خلال جلسة مجلس النواب أمس..

إقرار مشروع قانون بشأن المهام والاختصاصات المنظمة لأنشطة الكهرباء

التصديق على قرض بقيمة (11) مليوناً و(200) ألف دولار لتمويل برنامج تنمية الطرق الريفية

صنعاء /سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس مشروع قانون بشأن الكهرباء يتكون من (61) مادة موزعة على (15) فصلا ، تضمنت التسمية والتعاريف ونطاق السريان والأهداف العامة للقانون ومهام واختصاصات وزارة الكهرباء والطاقة.

كما تضمن القانون إنشاء مجلس تنظيم أنشطة الكهرباء ومهامه والمسائل المتصلة بمشاركة القطاع الخاص وإدخال المنافسة في أنشطة الكهرباء ، ونظام النقل للمشاركين في أنشطة الكهرباء ونظام منح التراخيص ونظام تعرفة أنشطة الطاقة الكهربائية وآلية استيراد وتصدير الكهرباء وتخصيص الأراضي واستملاكها وحقوق المستهلك والتزاماته.

وتناولت مواد القانون موضوع انشاء الهيئة العامة لكهرباء الريف واهدافها ومهامها وعدداً من المواد المتعلقة بالعقوبات وأية مخالفات لأحكام هذا القانون، وتناولت مواد القانون آلية الضبط القضائي في انشطة الكهرباء واحكام عامة وانتقالية.

وصادق مجلس النواب في جلسته هذه على اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة بلادنا وصندوق التضامن الاسلامي للتنمية (إدارة البنك الإسلامي) بمبلغ 7 ملايين دينار إسلامي ما يعادل 11 مليونا و 200 ألف دولار امريكي للمساهمة في تمويل برنامج تنمية الطرق الريفية في ضوء مناقشته لتقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط والثروات المعدنية بعد التزام الجانب الحكومي ممثلا بوزير الاشغال العامة والطرق المهندس عمر عبد الله الكرشمي بتوصيات المجلس.

واكدت توصيات المجلس أهمية إرساء مناقصة هذين المشروعين على شركات مؤهلة ماليا وفنيا بما يضمن تنفيذ المشروعين بالمواصفات ذات الجودة والكفاءة العالية وفي المواعيد الزمنية المحددة واستخدام اي وفر من المبلغ الاحتياطي وأي وفورات قد تتحقق في البنود الاخرى في توسعة هذين المشروعين لتستفيد منه الكثير من المناطق في محافظتي لحج وتعز اللتين يمر فيها المشروعان.

كما أكدت التوصيات أهمية استغلال المبالغ المخصصة واستخدامها الاستخدام الأمثل وموافاة المجلس بتقارير نصف سنوية عن مستوى تنفيذ الاعمال في المشروعين الممولين بحصيلة هذا القرض وتحري الدقة في اعداد دراسات مشاريع الطرق بما يضمن عدم المبالغة في التكلفة وكذا تلافي القصور والعيوب التي تظهر أثناء التنفيذ.

إلى ذلك بدأ مجلس النواب بمناقشة مواد وأحكام مشروع قانون الصحة العامة ، وذلك بحضور الدكتور عبد الكريم يحيى راصع ، وزير الصحة العامة والسكان ، حيث ترتكز مبادئ وأهداف مشروع القانون وتعديلات نواب الشعب عليه على تحسين صحة المواطنين والاهتمام بصحة الأم والطفل وتخفيض نسبة الوفيات إلى مستويات مقبولة دوليا.

كما ترتكز على مكافحة الأمراض الشائعة والمعدية والمتوطنة وتأمين القدرات المناسبة لمواجهة الجائحة الوبائية ورفع مستوى الخدمات الصحية والطبية وقائيا وتشخيصيا وعلاجيا وتأهيلا في مستوياتها المختلفة عبر الوحدات والمراكز الصحية والمتشفيات الريفية والمرجعية في المدن الرئيسية وتنظيم الإشراف على المنشآت الطبية والصحية وكذا مزاولة المهن الطبية والفنية المقابلة وتنظيم وتوجيه الأنشطة الصحية وتكامل الجهود من قبل الوزارات والجهات ذات العلاقة في الجوانب الصحية والطبية إلى جانب تنظيم وتسجيل تداول الأدوية وفقا للدستور الدوائي والإجراءات والقواعد المتعارف عليها ووضع الضوابط لتداول الأدوية ومعالجة المسألة السكانية وتحسين نوعية الحياة للسكان وتطوير نظام التأمين الصحي ورعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتركز مبادئ واهداف مشروع القانون على السيطرة على مسببات الأمراض المهنية والمخاطر البيئية والحوادث والإصابات وتحديد وإزالة المكاره الصحية وتحقيق السلامة الصحية والمهنية وبيئة العمل والتجمعات البشرية ، بالاضافة الى السيطرة على الأمراض النفسية والعقلية ومكافحة الإدمان والسلوكيات الصحية الضارة مثل تعاطي المخدرات والتدخين ومضغ القات وتأمين السلامة وتداول ونقل وخزن والتخلص من المواد الكيماوية والمعدات والمواد الخطرة والقابلة للاشتعال والاهتمام بالتثقيف الصحي وتشجيع وتعزيز الأنماط السلوكية والصحية ودمج برامج التثقيف الصحي في المناهج التعليمية وتأمين القدرات لمواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها والمشاركة مع الجهات ذات العلاقة في حماية البيئة وتأمين إصحاح بيئي متكامل وتأمين مياه وأغذية صالحة ومأمونة والتخلص السليم والآمن من الفضلات الصلبة (قمامة) والسائلة (صرف صحي) والغازية والأدخنة المتطايرة والعوادم ، الى جانب الوقاية من سوء ونقص التغذية وعلاج الأمراض الناتجة عنهما وعن نقص بعض العناصر الغذائية الدقيقة مثل الحديد والفيتامينات وتنظيم حفظ ونقل جثث الموتى ودفنها في المقابر والأماكن المحددة لها .

واشار مشروع القانون مع التعديلات الواردة عليه الى انه مع مراعاة احكام القوانين والانظمة النافذة وبالتنسيق مع الجهات المعنية تتولى وزارة الصحة العامة والسكان القيام بضمان تقديم الخدمات الصحية الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية وإنشاء المنشآت الصحية اللازمة لذلك والعمل على تحديث وتطوير الخدمات الصحية ومنح تراخيص المنشآت الصحية ومراقبتها وكذا منح تراخيص مزاولة المهن الطبية والمهن الطبية المساعدة ومراقبتها والعمل على إدخال نظام التأمين الصحي للسكان ضمن الامكانيات المتوفرة بالإضافة الى انشاء المؤسسات والمعاهد التعليمية الصحية والتدريبية والإشراف على إدارتها وتطويرها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مع عدم الاخلال بأي تشريعات نافذة وترخيص إنشاء مصانع الأدوية ومراقبتها بما يضمن جودة الدواء بإنشاء مختبرات متخصصة بما في ذلك مختبرات الرقابة الدوائية وكذا تأهيل الكوادر المتخصصة وتسجيل الأدوية المحلية والمستوردة ومنح تراخيص تداولها ومراقبة مخازن الأدوية والصيدليات الى جانب الإشراف الصحي على اعمال مكافحة الناقل وتنظيم استخدام المبيدات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ومراقبة الوضع الصحي للسكان ودارسة المؤشرات الديموغرافية والبيانات الخاصة الى جانب الإشراف الصحي على شواطئ البحار وبرك السباحة العامة والحمامات الطبيعية وكذا الإشراف الصحي على جميع شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وتعمل وزارة الصحة العامة والسكان بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على تنفيذ البرامج المتعلقة بالأنشطة الصحية الخاصة برعاية المسنين والإشراف الصحي على المراكز والمنشآت الخاصة بهم ، وإعطاء الأولوية لرعاية صحة المرأة والطفل واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية ، ورعاية المرأة وبصفة خاصة في اثناء فترات الحمل والولادة والرضاعة ومتابعة نمو الطفل وتطوراته بالاضافة الى توعية الأسرة والمجتمع على كيفية رعاية الطفل وحمايته والتعامل معه خلال مراحل نموه وتطوره المختلفة وكذا تقديم الخدمات الصحية الوقائية لطلبة المدارس ورياض وحضانات الاطفال الحكومية والأهلية .

وان تعمل الوزارة على تشجيع الرضاعة الطبيعية للأطفال وتعزيزها ولهذه الغاية يحق لها منع الدعاية والإعلان بأي وسيلة كانت عن الحليب المصنع وغيره كبدائل لحليب الأم ووضع برامج التطعيم وتنفيذها والعمل على ضمان جودة تلك التطعيمات والمحافظة عليها في اثناء النقل والتخزين والاستخدام وتطعيم المواليد والاطفال والنساء في سن الإنجاب مجانا .

ويلزم مشروع القانون بما طرح عليه من تعديلات من قبل نواب الشعب والدي الطفل او من يقوم برعايته الالتزام ببرامج التطعيم التي تضعها وزارة الصحة العامة والسكان.

وسيواصل المجلس مناقشته لمواد مشروع هذا القانون تباعاً .

حضر جلسة مجلس النواب هذه عدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة ، حيث استهلها باستعراض محضره السابق ووافق عليه ، وسيواصل المجلس اعماله اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

بمشاركة كوكبة من العلماء المفكرين .. بدء أعمال المؤتمر الثامن لرابطة الجامعات الإسلامية

د. باصرة : نؤكد على دور الجامعات في تجديد الفكر الإسلامي

صنعاء / سبأ:

بدأت امس في صنعاء أعمال المؤتمر الثامن لرآبطة الجامعات الإسلامية حول التجديد في الفكر الإسلامي الذي تنظمه جامعة صنعاء بالتعاون مع جامعة الإيمان ورابطة الجامعات الإسلامية .

ويهدف المؤتمر الذي يستمر أربعة أيام بمشاركة كوكبة من العلماء والمفكرين في العالمين العربي والإسلامي إبراز عالمية الإسلام وصلاحيته كدين لكل زمان، وإبراز واجب الجامعات الإسلامية في التأهيل للاجتهاد والتجديد, وإثبات إن التجديد فريضة إسلامية وسنة متبعة وبيان اتجاهات التجديد واهم ضوابطه.

ويستعرض المؤتمرون أكثر من 50 بحثا علميا تتناول متطلبات التجديد الفكر في الدين الإسلامي ومحددات النهوض العلمي للجامعات الإسلامية, موزعة في ستة محاور.

فيما تركز المحاور على مفهوم التجديد وضوابطه في الإسلام، ومجالات التجديد في الفقه وأصوله، والدعوة و مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والتجديد في مجالات الإيمان والعقيدة والإعجاز العلمي، ونماذج من المجددين عبر التاريخ الإسلامي والتجديد في اليمن نماذج من مجددي أهل اليمن ومجددين آخرين , و مدارس التجديد في العصر الحديث .

وفي حفل الافتتاح أكد وزير التعليم العالي و البحث العلمي الدكتور صالح باصرة الأهمية التي يكتسبها المؤتمر في الخروج برؤية تعزز دور الجامعات في تجديد الفكر الإسلامي ولعب دور ريادي في مجالات الفكر ومواجهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في جميع المجالات.

وقال وزير التعليم العالي والبحث العلمي « يعول أن الجامعات لن تستطيع القيام بدورها الريادي إلا إذا جددت نشاطها وطرق ووسائل تعليمها وكذا تطوير أدوات وظائفها الأربع.

وأكد الدكتور باصرة دور الجامعات في تجديد الفكر الإسلامي من خلال وظائفها الأربع المتمثلة في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، واستشراف المستقبل عبر الارتقاء بوسائل تلك الوظائف وتحديثها وتجديدها بمضامين العلوم ومتعلقات الفكر الإنساني.

وربط تطوير سياسة التعليم بمغادرة أساليب التلقين والعمل على تنمية أسلوب التفكير وتقليل المسافة بين الأستاذ والطالب وقال إنه إذا أردنا داعية إسلامياً أو خطيباً أو أستاذاً متمكناً علينا أن نعلمه المهارات التي تمكنه من أداء هذا الدور بشيء من الجودة والتحبيب للآخرين ».

وبين أن الجامعات في مجال البحث العلمي في حاجة إلى إجراء بحوث ودراسات إسلامية يمكن الإسهام من خلالها في تجديد الفكر الإسلامي والفكر بشكل عام.

وأضاف : إذا أصلاحنا تعليم الجامعات الإسلامية والعامة سنتمكن من تحدى العالم بالعلم والتعليم ونعلم الآخرين أننا أمة وسط وديننا دين الاعتدال والتسامح».

بدوره أشار رئيس جامعة صنعاء - رئيس المؤتمر الدكتور خالد طميم إلى ما يهدف إليه التجديد من حفظ لقيم الدين الإسلامي والدور الذي ينبغي أن تقوم به الجامعات في هذا المجال من وضع المناهج العلمية وتحديد الطرق والوسائل التي تنشئ مجددين ومجتهدين في مختلف مجالات الفكر الإسلامي.

وأكد المكانة العالية للإسلام كدين وسطي وشامل لكل زمان ومكان ينبغي أن يظهره المفكرون بواقعه المتماشي مع الفطرة الإنسانية السليمة من خلال اعتماد أنماط التفكير والتحاور الجاد والمتوازن والمعتدل.

فيما لفت رئيس جامعة الإيمان نائب رئيس المؤتمر الشيخ عبدالمجيد الزنداني إلى عوامل تجديد الدين ودور المجددين في إسعاد الأمة واستمرار مجدها وعظمة رسالتها.

وقال الشيخ عبد المجيد الزنداني إن الأمة الإسلامية تحتاج إلى تجديد في الفكر يوقظها من غفلتها ويزيل جهالتها ويذكرها بحقائق دينها وما تحتاجه لدنياها ويهديها إلى الحق ويخرجها من الظلمات إلى النور».

وأشار إلى أنه لن يقوم بهذا الدور إلا المجددون من العلماء الأفذاذ، عبر جهود الجامعات والمؤسسات التعليمية والتربوية الإسلامية في إعداد وتعليم وتزكية هؤلاء العلماء المجددين .

وأبرز الشيخ عبد المجيد الزنداني الدور الذي يعول على رابطة الجامعات الإسلامية في النهوض بمستوى الجامعات الإسلامية منهجا وشيوخا ومربين وبرامج علمية وعملية بما يحقق للأمة الحصول على العلماء القادرين على الاجتهاد والتجديد .

فيما اعتبر رئيس رابطة العالم الإسلامي رئيس رابطة الجامعات الإسلامية الدكتور عبد الله عبدالمحسن التركي أن مسألة تجديد الدين ترتكز على أمرين مهمين يتمثلان في أن الدين أمر رباني لا يملك أحد من البشر أن يبدل منه شيئا والثاني في أن الله تعالى قد أكمل الدين ولذلك فالدين كامل في ذاته وإنما ينقص ويضعف في تطبيق الأمة له وتمسكها به.

وأكد أن التجديد الديني لا يعني التغيير لمفاهيمه ومضامينه حتى تتوافق مع التغيرات التي تحدث في الفكر الإنساني العام وأن واقعية الإسلام وانسجامه مع تطورات أساليب الحياة لا يقتضي بالضرورة تقبل كل جديد وتطويع أحكام الإسلام وتشريعاته لتستوعبه وتقره حيث طرأت على الحياة المعاصرة أشياء هادمة للأخلاق والقيم ومنحرفة بالفطرة البشرية عن سواء السبيل.

وقال التجديد مشروع يحتاج إلى توظيف مختلف الاختصاصات والمواقع القيادية للأمة والعلماء الربانيين هم من يسير دفته .

إلى ذلك ألقيت كلمتان عن الأمانة العامة لرابطة الجامعات الإسلامية من قبل الدكتور نبيل السمالوطي وعن المشاركين من مدير وحدة بحوث التنمية بمجلة «حراء التركية» اجير أشيوك تطرقتا إلى ما يمثله المؤتمر من فعالية تلتقي فيها نخبة من القامات العلمية والفكرية لبحث موضوع تنويري يهدف إلى تجديد دين الأمة وتجدد عطائها للبشرية جمعاء.

وزير الصناعة والتجارة في ندوة تعريفية بالتأمين الهندسي في اليمن :

الحكومة تعمل على تطوير اقتصادها في ظل اتجاهات العولمة واشتداد التنافسية

صنعاء / ذويزن مخشف:

حث وزير الصناعة والتجارة د.يحي المتوكل شركات التأمين في اليمن على خلق منظور جديد لتطوير نشاطها الاقتصادي الهام ومده إلى أوساط المجتمع بتعزيز قدراتها في التوعية والتسويق الجيد والتغطيات الملائمة لجذب عمليات أكبر من التأمين وزيادة الطلب على خدماتها مشيرا إلى أن الواقع الاقتصادي في قطاع التأمين سيبقى على حاله ما لم تهيئ الشركات لنفسها تلك الفرصة لمواجهة المخاطر.

وأكد وزير الصناعة أن الحكومة تعمل على دعم كل المبادرات الهادفة تطوير الاقتصاد اليمني وإدخال أدوات ووسائل تساعد على دمج الاقتصاد اليمني في الاقتصادات الإقليمية والاقتصاد العالمي في ظل اتجاهات العولمة واشتداد التنافسية.

وقال المتوكل في انطلاق أعمال ندوة«التأمين الهندسي في اليمن» أمس الاثنين ونظمتها شركة المتحدة للتأمين التابعة لمجموعة هائل سعيد التجارية تحت شعار«نحو مشاريع آمنة» وبمشاركة مسؤولين في وزارات ذات علاقة وخبراء ودبلوماسيين عرب وأجانب أن التأمين يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والناتج القومي لكثير من الدول موضحا أن الحكومة تسعى وبالتعاون مع شركات التأمين معالجة الصعوبات التي تعترض تنامي سوق التأمين اليمني وذلك ليمارس دورا أكبر في دعم الاقتصاد الوطني.

وأكد المتوكل حرص الحكومة على إيلاء قطاع التأمين المزيد من الرعاية والاهتمام.. وقال«هناك حاجة لتكثيف جهود التوعية بأهمية التأمين» داعيا إلى تضافر الجهود الحكومية والخاصة لتحقيق نتائج إيجابية تساهم في تنمية سوق التأمين وتنفيذ القوانين ذات العلاقة وتشجيع شركات التأمين المحلية التي يحتم عليها تحسين أدائها وتقديم أفضل خدمات تأمينية.

وأعتبر وزير الصناعة المتغيرات المتسارعة التي يشهدها في الوقت الحاضر الاقتصاد العالمي من جهة وتحرير الأسواق وتطبيق معايير منظمة التجارة العالمية من جهة ثانية ملزمة بأن يوضع الجميع أمام المسؤولية الوطنية بالتزام الجهات الرسمية الحكومية والخاصة في توفير التغطية التأمينية للمشاريع الكبيرة.

ووصف المتوكل بهذا الصدد إن الحكومة ستعمل على مد التغطية التأمينية للمشاريع الكبيرة لدى شركات التأمين المحلية خصوصا المشروعات النفطية.وقال الوزير المتوكل«لكن سيتم في المقابل إبرام اتفاقيات إعادة التأمين من قبل الشركات المحلية لدى شركات إعادة التأمين العالمية التي تتمتع بملاءة عالية تضمن تقديم أفضل خدمات التأمين».

وقال وزير الصناعة إن التأمين الهندسي يشكل أحد أنواع التأمين غير المألوفة في اليمن ويهتم بتوفير بيئة هندسية آمنة لحماية تأمينية للمشاريع من المخاطر المحتمل أن تتعرض لها أثناء فترة الإنشاء.

ودعا المتوكل وزارة الأشغال العامة باعتبارها جهة رئيسية منفذة للمشاريع الكبيرة والمتوسطة ضرورة القيام بدور أكبر في قطاع التأمين من خلال تبني عمليات التأمين الهندسي لدى شركات التأمين المحلية بما يعود بالفائدة على الأطراف المعنية.

وجدد المتوكل التأكيد على أن حجم سوق التأمين في اليمن لازال عند مستوى محدود ولا يرتقي إلى مستوى الطموح.

من جهته قال طارق عبد الواسع هائل المدير العام للمتحدة للتأمين أن أهمية مد مظلة التأمين اليوم في المجتمع اليمني ذات ضرورة ملحة خصوصا في هذه المرحلة الحرجة التي تشهد فيها أزمة مالية تجتاح العالم وتهدد الكيانات الاقتصادية المختلفة بالانهيار معتبرا إن التأمين هو أقصر السبل وأكثر فعالية في تحقيق الأمان واستعاضة مضمونة لخسائر ليست في الحسبان.

وأضاف طارق أن التأمين أصبح حقيقة تفرض نفسها وأهميتها في مواجهة الكوارث مشيرا إلى الكارثة التي حلت في المناطق الشرقية في محافظتي حضرموت والمهرة حيث يبرز هنا دور التأمين في توفير الحماية وتعويض الخسائر الكبيرة.

ووصف مجال التأمين الهندسي الذي تتبناه الندوة وهي الأولى من نوعها بأنه تأكيدا على طليعة هذا النوع من التأمين لجميع المجالات لما تقدمه من وقاية احترازية تغطي جميع الأخطار التي تتعرض لها الممتلكات المؤمنة باختلاف أنواعها وطبيعة العمل فيها.

وأكد طارق إن إقامة شركته لهذه الندوة هدفها إرساء ثقافة تأمينية تساهم في حماية المجتمع الذي نعمل فيه جنبا إلى جنب مع كافة الجهات ذات العلاقة لتحقيق الهدف المنشود من التأمين ونشره بين أوساط المجتمع خدمة للجميع. موضحا أن هذا التوجه تفاعلا مع دعوات القيادة السياسية للرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في مشاركة القطاع الخاص في عملية البناء والتنمية المستدامة بأفضل الطرق وآمن الوسائل.

وتناقش الندوة التي تختتم أعمالها اليوم الثلاثاء العديد من أوراق العمل المتصلة بالتأمين منها تأمين جميع أخطار المقاولين وتأمين المعدات وتأمين إصابة العمل.

وخلال فترات متفاوتة طالبت شركات التأمين في اليمن البالغ عددها (13) شركة مملوكة للقطاع الخاص بمساهمة رؤوس أموال أجنبية باستثناء واحدة مملوكة للدولة عدة مرات بتعديل قانون التأمين الحالي ليشمل إلزام شركات النفط العاملة في اليمن بالتأمين لديها وتأمين القطاعات الاستكشافية..

وقد أقيمت الشهر الماضي ندوة وطنية حول«تعزيز قطاع التأمينات في اليمن»أوصت بضم تعديلات في قانون الإشراف والرقابة على شركات ووسطاء التأمين.

كما تضمنت التوصيات بإنشاء هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على شركات ووسطاء التامين وإلى ضرورة إلزام المؤسسات الحكومية والخاصة بأجراء عملية التامين لدى شركات التامين الوطنية.

وشددت التوصيات على إصدار قانون التامين الصحي وضرورة نشر الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع عبر كافة الوسائل الإعلامية والتنسيق مع الجامعات الحكومية والأهلية لاستحداث قسم متخصص بالتامين بالإضافة إلى تشجيع الاندماج بين شركات التامين الوطنية لتكوين كيانات كبيرة قادرة على المنافسة.

ولا يتعدى حجم أقساط التأمين في اليمن(60) مليون دولار سنويا وهو رقم لا يمثل إلا نسبة ضئيلة للنمو الاقتصادي.